

كلام في السياسة

طبخة المنطقة على نار داعش

جان عزيز

في غرب العراق، أو إيزيديين في سهل نينوى، أو أكراد خارج «الإقليم - الدولة»! انتهت دولة العراق الواحدة. البديل غامض حتى اليوم. غير أن أجندته تطبخ على نار داعش.

في سوريا، بدايات التسوية المفروضة هناك، تطبخ على نار داعش أيضاً. أساس الطبخة في دمشق إنذاك كل الأطراف. إخراجهم من أتون الحرب جاهزين لأي حل أو صفقة. مع مقدار طافح من الحقد الأهلي والدم المدني ومن تشوهات الجماعات المغرزة في التاريخ البائد. في الأردن، زعزعة استقرار تلك الضفة من خريشات سايكس بيكو، يطبخ كذلك على نار داعش أو مثيلاتها. الوصفة السحرية هناك، هي مؤامرة جذب آخر الفلسطينيين الصامدين في وطنهم، ونقلهم من الضفة إلى الضفة، وفق قاعدة الوطن البديل. وصفة تنضجها نار داعش أيضاً. التغييرات المطلوبة في السعودية والخليج، خريطة اليمن غير السعيد، الفوضى المرجوة في ليبيا النفط الموزع تسهلاً لنهبه على ثلاث لبيبات منبوشة من قرون ماضية، المشهد المخطط لمصر القاطرة العربية، من أجل تحويلها عن المشرق وحصرها في مستنقعات مغربها، مفصلة بحاجز فصل عنصري اسمه إسرائيل... كلها وصفات سُمّ قاتلة، تُطبخ على نار داعش ومثيلاتها. نأزُ قرر البعض أن تظل مشتعلة، وأن يظل الحقد يوقدها، حتى تنضج مؤامرات الطباخين، وحتى يُطحن بحصنا وأرضنا والماء والثروات... مسؤولية من تلك النار؟ طبعاً مسؤولية الغرب صاحب المصلحة. ومسؤولية العرب أصحاب السبات الكبير. لكنها تظل أيضاً وأيضاً مسؤولية الإسلاميين، حتى يدركوا أن انسجامهم مع نواتهم، لا ينفي ثابتة تناقضهم مع مجرى تاريخ الإنسان.

طاولة جزايرها، سقطت كل الأنظمة الإقليمية السابقة. سقطت نظرية الاستقرار على قاعدة العسكرية تاريات. بعدما رتبت على عرابي تلك النظرية أثمناً غالية، في الاقتصاد والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان. بعدها سقطت نظرية المشروع الإخواني. بدا لعراييه أنفسهم أنه ولد ميتاً. فدفنوه فوراً مع سنة من حكم مرسي، ومع جثة مشوهة لسفير أميركي مسكين في بنغازي. بعدها عادت نظرية الفوضى البناء، حتى أسقطتها دماء باريس وضواحيها، ورعب عودة «الإخوان السوريين» إلى بلاد المنشأ والتصدير والتحرير. كل النظريات المطروحة والمفكر فيها لاحتواء هذه المنطقة، ضمن ضابطين اثنين لا غير، أمن إسرائيل في قلب الشرق، واستقرار النفط إلى أرض الغرب، سقطت. لم يعد من سبيل إلا العودة إلى استراتيجية التفويت. المبدأ ليس غريباً ولا جديداً. بدأ السعي إلى ترجمته حثيثاً مع حرب العراق. حيث وُتدت أول حرب سنية شيعية معاصرة بلا ضوابط. بعدها اغتيل رفيق الحريري لنقل النار إلى بيروت. بعدها دمغت دمشق بسمة النظام العلوي في وجه أكثرية سنية لد الألسن إلى دولة الأمويين المركزية، عليها توزعها على كل المحيط... ولم يؤد ذلك كله إلى النتيجة المطلوبة بعد. لكن الطبخة استمرت، لم يكن يعوزها طبّاخون، ولا مكونات حقد وعنف محليين. كان لا يزال ينقصها مزيد من النار تحتها. فكانت داعش. هكذا وضعت كل المنطقة على نيرانها. حتى تنضج الطبخات المتعددة، تحت عنوان «مونو التفويت». في العراق، طبخت حكومة بغداد الأخيرة على نار داعش. لا بل يجري إنضاج ثاني تفويت عربي بعد السودان، على تلك النار. من يتصور بعد تلك الفظائع وجود مسيحيين

كان معبراً جداً منظر إحراق الطيار الأردني من قبل إرهابيي داعش. خصوصاً في مقابل كل المشهد الآخر، والموزع بين إحساس عربي بالعجز، وشعور عربي بالغضب، وكبت إسلاموي لعقدة عيب وحاجة سترة. الغربيون اكتفوا باعتماد القواعد المهنية: إخفاء الشريط عن شبكة إنترنت، ورقابة ذاتية في وسائل الإعلام، وانتظار للخبر التالي. العرب نفّسوا بعض عنثرياتهم، مع أدبيات تصلح لكل مناسبة. بينما الإسلامويون انهمكوا في إشكالية جواز الحرق أو عدمه شرعاً. بين ابن تيمية وابن قيم الجوزية وابن الوليد، وبين سوابق صحابة ومدلولات سنة، انتهى أكثرهم عصرنة إلى معاقبة الحارقين بالصلب أو تقطيع الأيدي أو الأرجل من خلاف. والبن خلاف هذه، لمجرد العلم اللغوي والفيزيولوجي، تعني البتر المعاكس المتقاطع. أي قطع الذراع اليمنى مع الرجل اليسرى مثلاً، أو العكس.

غير أن المغزى الحقيقي الكامن خلف جريمة الحرق، غاب عن المكونات الثلاثة للمشهد. ذلك أنه لم يكن مجرد إنسان من أحرقة الوحوش قبل أيام. ولم يكن أردنياً وحسب، ذاك الذي حاصرته نيرانُ الهمجيين في ذلك القفص. كل الشعوب المقيمة على الأرض الممتدة من مينداناو في الفلبين إلى مكاتب شارلي هبدو في قلب باريس، كانت معه فوق تلك النار. وخصوصاً كل منطقة الشرق الأوسط هي في ذلك القفص. ذلك أن العنوان الحقيقي للجريمة البربرية التي ارتكبت قبل أيام، والجوهر الفعلي لكل ما يحصل منذ أعوام، هو: الطبخ على نيران داعش!

فكما الطيار الأردني الشهيد في قبضة سفاحيه، كذلك هي خريطة المنطقة على

كذلك في المراسيم التي يقرها المجلس ويصوت عليها، ولا يتطلب إصدارها حكماً توقيع الوزراء الـ24، وتحتاج بدورها إلى دورة عمل مختلفة عن الطراز الثاني من المراسيم، بغية المحافظة على آلية عمل مجلس الوزراء واستمراره وضمان الإنتاج والحوؤول دون تعطيله.

يقول رئيس المجلس في شرح وجهة نظره، إن على مجلس الوزراء في ظل شعور الرئاسة حسن إدارة المعادلة الإستثنائية والإنتقالية الآتية: «أن يكون مجلس الوزراء الحاضر رئيس الجمهورية الغائب». عندما يحضر رئيس الجمهورية جلسة المجلس، من دون أن يملك حق التصويت، فإن صلاحية التحفظ المعطاة له، في المادة 56، تقضي بأن يطلب في 15 يوماً إعادة النظر في المرسوم، على أن يصدر المرسوم بلا توقيعه عند انقضاء هذه المهلة. لمجلس الوزراء الموافقة على طلب الرئيس إعادة النظر في المرسوم، أو اصراره على تصويته السابق له. لا يسع رئيس الدولة تعطيل صدور المرسوم، بل يمتلك صلاحية التحفظ والإعتراض مشروطة بمهلة لإصدار المرسوم أو طلب إجراء قراءة ثانية له. وما لا يسع صاحب الصلاحية الأصيل فعله، ليس للوكيل أن يفعله ويتحوّل عقبة في عمل مجلس الوزراء، وتعطيل اتخاذ القرارات وإصدار المراسيم. الأمر الواقع الذي يرافق حكومة سلام في الوقت الحاضر عندما يتجاذب وزراؤها المطالب، فلا يوقع أحدهم لآخر مرسوماً ما لم يبادله الأخير الموقف نفسه. بذلك يقع إقرار المراسيم وتوقيعها في لعبة المقايضة.

يقول رئيس المجلس إن الدستور يرسم بدقة ووضوح آلية عمل مجلس الوزراء. لا يجتمع إلا بثلاثة. يقر مشاريع القوانين العادية بنصاب النصف +1، ومشاريع القوانين والقرارات الأساسية المنصوص عليها في المادة 65 بالثلثين. بعد ذلك يُدوّن التصويت في محضر مجلس الوزراء كي يعود إليه لتبديد أي غموض في اتخاذ القرارات والتصويت على مشاريع القوانين. ولأن مجلس الوزراء يجسد إرادة السلطة التنفيذية، يقتضي العمل بهذه الآلية في غياب رئيس الجمهورية كما في حضوره. إقترح بري على سلام الإقتداء بالآلية التصويت نفسها وفق المادة 65 عندما يحضر الرئيس أو لا يحضر، أو عندما يشغّر منصبه: القرارات التي توجب تصويت النصف +1 تقر بهذا النصاب، والقرارات التي تتطلب الثلثين تتخذ بالنصاب الموصوف.

ليست الحال كذلك في واقع حكومة سلام اليوم. ما لم يجتمع الوزراء الـ24 على مشروع قانون أو قرار، لن يبصر النور أبداً، ويوضع في الأدراج ما دامت عدم الموافقة على إقراره تنعكس عدم توقيع المرسوم، وتالياً الحؤول دون إصداره عملاً بصلاحية رئيس الجمهورية الموضوع وكالة بين أيدي الوزراء.



الثلاثاء 10 شباط

بلا حصانة

21.15

OTV

WWW.OTV.COM.LB

دعوة أطباء لبنان
إلى جمعية عمومية عادية616
2015/2/4

يدعو مجلس نقابة أطباء لبنان في بيروت الأطباء إلى جمعية عمومية عادية يتم خلالها انتخاب أربعة أعضاء لمجلس النقابة ومراقب عام لصندوق التقاعد ومساعدين له، وذلك في المواعيد التالية:

- دورة أولى: السبت 2 أيار 2015 الساعة 8 صباحاً في مقر بيت الطبيب - تحويطة فرن الشباك.

- دورة ثانية: الأحد 17 أيار 2015 الساعة 8 صباحاً في نفس المكان حيث يكون النصاب قانونياً بمن حضر.

- آخر موعد لدفع كافة الرسوم المتوجبة (لغاية عام 2014 ضمناً) كي يحق للطبيب أن ينتخب أو ينتخب: الأربعاء أول نيسان 2015 ضمن الدوام الرسمي (حتى الساعة الثالثة بعد الظهر).

- آخر موعد لتقديم طلبات الترشيح: الخميس 16 نيسان 2015 الساعة 12 من منتصف الليل.

نقيب الأطباء
البروفيسور أنطوان البستاني